

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: عجز ميزان تجارة السلع في الدول العربية يرتفع إلى ٦٦ بليون دولار
- تحليل اخباري: ماذا يوجد في جعبة البنوك المركزية الرئيسية للنصف الثاني من العام الجاري؟
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

فرنسا: ينبغي أن تدفع الشركات الأمريكية حصة عادلة من الضرائب في أوروبا

(رويترز)

قال وزير المالية الفرنسي برونو لو مير إن الوقت قد حان لأن يعمل الاتحاد الأوروبي على أن تدفع الشركات الدولية مثل الشركات الأمريكية العملاقة فيسبوك وأمازون وجوجل حصة عادلة من الضرائب.

جاءت تصريحات الوزير في مؤتمر بمدينة أكس أون بروفانس في جنوب فرنسا حيث يلتقي عدد كبير من المسؤولين التنفيذيين بالشركات الفرنسية والدولية كل عام. وذكر الوزير أنه يمكن لفرنسا أن تخفض الضرائب والإنفاق العام في آن واحد في الوقت الذي تكافح فيه بلاده لخفض العجز في الميزانية إلى ما دون ثلاثة بالمئة من الناتج الاقتصادي وهي النسبة التي يحددها الاتحاد الأوروبي.

وأضاف لو مير أنه لم يتم اتخاذ قرار نهائي بخصوص الإطار الزمني لتخفيضات الضرائب التي تعهد بها الرئيس إيمانويل ماكرون خلال حملته الانتخابية بما يشير إلى أنه قد يكون هناك تغيير في قرار تأجيل التخفيضات الذي أعلنه رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق الماضي.

كان رئيس الوزراء إدوار فيليب قال في وقت سابق هذا الأسبوع إن تطبيق الإجراءات المالية الباهظة التكلفة التي تعهد بها ماكرون بما فيها إعفاءات من ضريبة الثروة وضريبة موحدة على الدخل الرأسمالي سيبدأ في ٢٠١٩ وليس ٢٠١٨ كما كان مقررا من قبل.

أوبك: اللجنة الوزارية لن تناقش إجراء مزيد من التخفيضات

وكالة أنباء الشرق الأوسط

أعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" أن اللجنة الوزارية التي ترأب اتفاقية خفض الإنتاج لن تناقش احتمال إجراء مزيد من التخفيضات خلال اجتماعها العادي المقرر في ٢٤ يوليو الجاري بمدينة سان بطرسبرج الروسية.

وقال محمد باركيندو الأمين العام للمنظمة، في تصريح له في اسطنبول قبل المؤتمر العالمي للنفط ونقلته وكالة إنترفاكس الروسية، إن هذه المناقشات سابقة لأوانها.

وشكلت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة من أعضاء من أوبك ومن خارجها لمتابعة الاتفاقية العالمية بشأن تخفيضات النفط.

يذكر أن ألكسندر نوفاك وزير الطاقة الروسي صرح الأسبوع الماضي أن موسكو مستعدة لبحث مقترحات من بينها تعديل الاتفاقية إذا لزم الأمر.

وكانت أوبك وأعضاء من خارج المنظمة من بينهم روسيا اتفقوا على خفض الإنتاج نحو ١,٨ مليون برميل يوميا من يناير الماضي حتى نهاية مارس ٢٠١٨، ولكن أسعار النفط هبطت منذ مايو نتيجة ارتفاع إنتاج النفط من الولايات المتحدة ومنتجين آخرين لا تشملهم الاتفاقية، كما ارتفع إنتاج نيجيريا وليبيا وهما دولتان عضوان في أوبك وكلاهما مستثناة من الاتفاقية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وكالة الطاقة: استثمارات الكهرباء تتجاوز النفط والغاز للمرة الأولى

(رويترز)

قالت وكالة الطاقة الدولية إن الاستثمارات في الكهرباء تجاوزت استثمارات النفط والغاز للمرة الأولى على الإطلاق في ٢٠١٦ بفعل فورة الإنفاق على الطاقة المتجددة وشبكات الكهرباء وتراجع أسعار النفط الخام.

وقالت الوكالة إن إجمالي استثمارات الطاقة تراجع للعام الثاني على التوالي، إذ انخفض ١٢ بالمائة إلى ١,٧ تريليون دولار مقارنة مع ٢٠١٥. وهوت استثمارات النفط والغاز ٢٦ بالمائة إلى ٦٥٠ مليار دولار في ٢٠١٦ في حين انخفضت استثمارات توليد الكهرباء خمسة بالمائة.

وقال لازلو فارو كبير اقتصاديي وكالة الطاقة للصحفيين "الانخفاض (في استثمارات الطاقة) يرجع إلى سببين:

رد فعل صناعة النفط والغاز على التراجع طويل الأمد في أسعار النفط وقد كانت تلك فترة تخفيضات استثمارية حادة؛ والتقدم التكنولوجي الذي يقلص تكاليف الاستثمار في الكهرباء من المصادر المتجددة وفي النفط والغاز".

وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقرير لها إن من المتوقع انتعاش استثمارات النفط والغاز بشكل متواضع لتزيد بنسبة ثلاثة بالمائة في ٢٠١٧ بفعل زيادة ٥٣ بالمائة في استثمارات النفط الصخري الأمريكي وإنفاق روسيا والشرق الأوسط.

وبلغت استثمارات الكهرباء في أنحاء العالم ٧١٨ مليار دولار مدعومة بزيادة الإنفاق على الشبكات الأمر الذي عوض أثر تراجع الاستثمارات في توليد الكهرباء.

وقال التقرير "الاستثمار في زيادة طاقة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة، البالغ ٢٩٧ مليار دولار، يظل أكبر مجالات الإنفاق في قطاع الكهرباء رغم تراجعها ثلاثة بالمائة".

وقالت الوكالة إنه رغم تراجع استثمارات الطاقة المتجددة ثلاثة بالمائة عنها قبل خمس سنوات فإن الاستثمار في زيادة القدرة التوليدية نما ٥٠ بالمائة والإنتاج المتوقع من تلك الطاقة يزيد نحو ٣٥ بالمائة بفضل تراجع تكلفة الوحدات والتطور التكنولوجي في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح

تقرير دولي: ١٤٠ مليون شاب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعانون من البطالة

موقع اليوم السابع

قال تقرير صادر عن مؤتمر الشباب والتوظيف في منطقة الشرق الأوسط أنه يوجد في منطقة البحر الأبيض المتوسط نحو ١٤٠ مليون شاب تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٩ عاما من النساء والرجال يمثلون نحو ٢٠% من السكان.

وأضاف التقرير أن النسبة تمثل خزان كبير من الموارد البشرية غير المستغلة مع أعلى معدل بطالة في العالم بين الشباب والفتيات وأشار التقرير إلى أن العمل في القطاع الخاص غير متطور في حين أن الخدمة المدنية هي أكثر جاذبية، لذلك فإن تعزيز خلق فرص العمل والتوظيف أمر ضروري لتحقيق إدماج الشباب في الدول.

ولفت التقرير أن وجود مناخ استثماري متين، وقطاع خاص نشط متطلبان أساسيان لاقتصاد نابض بالحياة من شأنه أن يحد من الضغط الحالي على الدولة لضمان العمالة من خلال التوسع غير المستدام في الخدمة المدنية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ولكي تكون الوظائف في القطاع الخاص قادرة على المنافسة، وتسمح بالخروج من نموذج ريعي ينبغي أن تحقق رواتب تنافسية وضمانات اجتماعية، ومن ثم فإن لوائح سوق العمل، التي تشجع توظيف الشباب ونظم التأمين الاجتماعي الفعالة، هي عناصر أساسية للنمو والرفاهية.

وقال التقرير إنه علاوة على ذلك تحتاج بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الانتقال تدريجياً إلى الاقتصادات القائمة على المعرفة نظراً لأن المعرفة تعتبر محركاً أساسياً للإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ماي تقول إن كثيرين من أعضاء مجموعة العشرين يريدون اتفاقيات تجارية طموحة مع بريطانيا

(رويترز)

قالت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي إن زعماء عدة دول أعضاء في مجموعة العشرين أبدوا "رغبة قوية" في إقامة علاقات تجارية ثنائية جديدة طموحة مع بريطانيا بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي.

وقالت ماي في ختام اجتماع قمة العشرين في مدينة هامبورج الألمانية إن "بعضاً من الدول التي تحدثت معها هنا أبدت اهتماماً كبيراً بالعمل معنا بشأن إجراء ترتيبات تجارية في المستقبل ... الولايات المتحدة واليابان والصين والهند".

وبالحديث عن اتفاقية باريس الرامية إلى مكافحة تغير المناخ أضافت "شعرت بالفزع مثل زعماء العالم الآخرين هنا من قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من اتفاقية باريس ودعوت الرئيس ترامب إلى إعادة الانضمام إلى اتفاقية باريس".

٥٧,٤ مليار دولار حجم إصدارات الديون في الشرق الأوسط

العربية.نت

كشفت تقديرات "تومسون رويترز" في تقريرها الفصلي حول الاستثمار المصرفي في الشرق الأوسط أن رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية في الشرق الأوسط بلغت ٤٦٢,١ مليون دولار أميركي خلال النصف الأول من ٢٠١٧، بانخفاض نسبته ١٥% عن الفترة نفسها من العام الماضي. أما عمولات إصدارات الديون فبلغت ١٣٦,٩ مليون دولار، بارتفاع نسبته ٨٨% عن الفترة نفسها من العام الماضي، وهي أقل قيمة مسجلة في النصف الأول منذ بداية إصدار البيانات في ٢٠٠٠.

وقال نديم نجار، المدير العام للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تومسون رويترز: "ارتفعت عمولات إصدارات الأسهم بنسبة ٣٦% إلى ٣٩,٧ مليون دولار. أما إجمالي رسوم عمليات الاندماج والاستحواذ المنجزة فبلغ ٩٨ ملايين دولار أميركي خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، بانخفاض ٢٠% عن الفترة نفسها من العام الماضي، وهو أقل أداء مسجل في نصف سنة أول منذ ٢٠١٢. وتراجعت رسوم القروض المجمعة بنسبة ٤١% على أساس سنوي إلى ١٨٧,٦ مليون دولار، وهي أقل حصة مسجلة في ثلاث سنوات".

وبلغ إجمالي إصدارات الأسهم والأسهم المرتبطة بحقوق المساهمين في الشرق الأوسط خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي مليار دولار، أي أقل بنسبة ٧٢% من القيمة المسجلة في نفس الفترة من العام الماضي، وهي أقل قيمة نصف سنوية مسجلة بأول ستة أشهر منذ ٢٠٠٤.

وفيما يتعلق بأسواق الأسهم، جمعت خمسة طروحات أولية ٦٠٣,٣ ملايين دولار، أي ٦٠% من إجمالي النشاط بالنصف الأول من ٢٠١٧. فقد جمعت شركة ADES لخدمات الحفر في المنشآت النفطية، ومقرها دبي، ٢٤٣,٥ مليون دولار من خلال طرح لأسهمها في بورصة لندن، وهو أكبر اكتتاب عام تشهده المنطقة خلال العام الحالي. أما حصة الإصدارات المالية اللاحقة فشكلت ٤٠ في المئة من النشاط الكلي. واحتل بنك الكويت الوطني المركز الأول من حيث ترتيب إصدارات الأسهم بمنطقة الشرق الأوسط، بحصة سوقية بلغت ٢٤%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا قدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وتلقت سوق إصدارات الديون في الشرق الأوسط دعماً قوياً من قيام المملكة العربية السعودية بإصدار صكوك بقيمة ٩ مليارات دولار في أبريل الماضي، ومن بيع الكويت سندات في الأسواق الدولية بقيمة ٨ مليارات دولار خلال مارس الماضي، ليصل إجمالي إصدارات الديون في الشرق الأوسط ٥٧,٤ مليار دولار أميركي خلال الأشهر الستة الأولى من ٢٠١٧ بنمو نسبته ٥٣% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، كما أنها القيمة الأعلى المسجلة في أول نصف من السنة منذ بدء رصد الإصدارات في ١٩٨٠.

وتصدرت السعودية قائمة الدول الأكثر نشاطاً في أسواق الديون بالشرق الأوسط، بحصة تبلغ ٢١%، تلتها الكويت بحصة ١٨%. وارتفع حجم إصدارات الديون الإسلامية على مستوى العالم ٥٠% ليصل إلى ٣١,٤ مليار دولار أميركي منذ بداية العام الحالي.

وتصدر بنك "مورغان ستانلي" تصنيف الشرق الأوسط لصفقات الاندماج والاستحواذ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، بحصة سوقية بلغت ١٣,٤%، في حين احتل بنك "أتش أس بي سي" المرتبة الأولى في ترتيب إصدارات الديون الإسلامية بحصة سوقية بلغت ١٢,٣%.

التأثير على مصر:

إن الأوضاع الاقتصادية العالمية تسير مؤخراً في اتجاه التذبذب على المدى القصير لحين استقرار الرؤية بالنسبة للسياسات الاقتصادية الجديدة والتي دعمها الرئيس الأمريكي ترامب، خاصة أن الرؤية الأمريكية لتنشيط ودعم اقتصادها قد يؤثر على اقتصاديات أخرى.

كما أن الوضع الاقتصادي العالمي يؤكد على تصاعد وتيرة الاستثمار في الأصول المخاطرة وهو ما يتيح مساحة أكبر لتحديات كبيرة بدءاً من احتماليات انتقال التقلبات العالمية إلى أسواق المنطقة أو حدوث تغيرات في أسعار العملات المحلية خاصة تلك المرتبطة بالدولار بالإضافة إلى أن تقلبات أسعار النفط صعوداً وهبوطاً قد تنعكس على الجاذبية الاستثمارية للاقتصاديات الناشئة على وجه الخصوص.

نشير إلى أن المؤشرات الرقمية الأخيرة في مصر تبرز بدء ظهور النتائج الأولية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وهو ما يعد على المدى القصير تقدماً في ظل المتغيرات العديدة التي تحيط بتوقيت البرنامج والإجراءات الهيكلية المرتبطة به خلال المرحلة الراهنة، كما أن التحديات التي يكشف عنها الوضع الراهن هي تحديات مقبولة وظاهرة منذ فترة طويلة وتم قياس آثارها منذ إعداد هذا البرنامج بما يستلزم الاستمرار في عمليات تصحيح الأوضاع المالية العامة واستخدام سياسات تحفيز متكاملة ومتربطة لزيادة الاستثمار ودفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة تدفقات النقد الأجنبي، كما يجب أن يتزامن مع تدعيم شبكات الضمان الاجتماعي وإعادة هيكلة منظومة التجارة الداخلية لتقليل الأثر على محدودتي الدخل.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: عجز ميزان تجارة السلع في الدول العربية يرتفع إلى ٦٦ بليون دولار

صحيفة «الحياة»

ارتفع العجز في ميزان تجارة السلع والخدمات في الدول العربية من ٦٠,٣ بليون دولار عام ٢٠١٥ إلى ٦٦,٤ بليون عام ٢٠١٦، وكذلك حصتها من الناتج العربي من ٢,٤ في المئة إلى ٢,٧ في المئة، استناداً إلى تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. وعزت ذلك إلى أسباب أبرزها استمرار تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أفضى إلى هبوط في قيمة صادرات السلع العربية إلى ٧٤٠,٢ بليون دولار. ولاحظ المدير العام للمؤسسة فهد راشد الإبراهيم في افتتاحية نشرة «ضمان الاستثمار» الفصلية، «استمرار التركيز الجغرافي بسيطرة ١٠ دول عربية على أكثر من ٩٢ في المئة من التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية، منها دولتان تستحوذان على أكثر من ٥٢ في المئة من الإجمالي عام ٢٠١٦».

وأوضح أن تجارة السلع «مثلت نحو ٧٧ في المئة من الإجمالي في الدول العربية كمتوسط عام بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، لكن تقلصت حدة سيطرة المواد الأولية التي تشمل منتجات الزراعة والوقود والتعدين على الصادرات في الفترة ذاته».

وأفادت النشرة التي استندت إلى بيانات وطنية ودولية، بأن صادرات المنتجات الصناعية العربية «ازدادت إلى ٢٣٤ بليون دولار وكذلك حصتها من الإجمالي العالمي لتبلغ ٢ في المئة. كما زادت صادرات المنتجات الزراعية إلى ٣٣,٤ بليون دولار لتصل حصتها إلى ٢,١ في المئة من الإجمالي العالمي عام ٢٠١٥».

وفيما يتعلق بأكبر المصدرين للمنتجات المصنعة من حيث القيمة، «تميز أداء الإمارات والسعودية والمغرب، فيما لجهة النسبة إلى الناتج تصدرت تونس الترتيب تلتها الأردن ثم المغرب».

وعلى صعيد التجارة البينية العربية، أشارت النشرة إلى «نمو لافت حققته بالغاً ٩,٧ في المئة من ١٣٣,٦ بليون دولار عام ٢٠١٤ إلى ١٤٦,٦ بليون عام ٢٠١٥». وكشفت بياناتها عن التأثير المتباين للاتفاقات التجارية والترتيبات الإقليمية، خصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي التي بلغ حجم تجارتها البينية نحو ٧٥,٣ بليون دولار. فيما بلغت حصتها من الصادرات العربية البينية نحو ٨٤ في المئة، وحصتها من الواردات العربية البينية ٥٨ في المئة للعام ذاته». وبذلك، تُقدر مساهمتها الإجمالية بنحو ٧١ في المئة من التجارة العربية البينية، على رغم تشابه اقتصادات تلك الدول وهيكل إنتاجها وتجاريتها».

في المقابل، ذكرت النشرة أن حجم التجارة البينية بين دول المغرب العربي الخمس «بلغ ٣,٦ بليون دولار، لذا لم تزد مساهمتها على ٨ في المئة من الواردات العربية البينية، و٢,٥ في المئة من الصادرات العربية البينية، على رغم تنوع اقتصادات تلك الدول وهيكل إنتاجها وتجاريتها». وأملت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بأن «تساهم خدماتها المقدمة في مجال ضمان ائتمان الصادرات وواردات السلع الرأسمالية والاستراتيجية في الدول العربية، في نمو الصادرات العربية، مع التوقعات الدولية بنمو حجم تجارة الدول العربية من السلع والخدمات إلى ٢١٣٥ بليون دولار هذه السنة، وإلى ٢٢٢٠ بليوناً عام ٢٠١٨».

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

ترجع الواردات بمصر يأتي مرتبطا بصورة أساسية بالإجراءات التقييدية التي اتخذتها الحكومة والجهاز المصرفي للحد من نمو الواردات والذي لم يكن غرضا في ذاته ولكنه كان عنصرا ضروريا لتحفيز الصناعة المحلية والحد من استنزاف الموارد الدولارية، لهذا فإنه في ضوء الإجراءات الأخيرة سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري، فإنه أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كلفة الواردات والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة، خاصة وأنه من المرجح أن تحسن تغيرات أسعار الصرف من القدرة التنافسية التجارية لمصر، كما أن هناك الكثير من الإجراءات التي لازالت ترفع من كلفة المعاملات التجارية الخارجية لمصر خاصة عند التصدير من الضروري معالجتها لتحفيز معدلات نمو الصادرات مثل تسهيل إصدار التراخيص وإجراءات التخليص الجمركي والمعاملات الضريبية بالإضافة إلى تكلفة تمويل الصفقات وتقليص عدد الإجراءات والموافقات المطلوبة.

لهذا فمن الضروري الانتهاء من وضع والبدء في تنفيذ استراتيجية للتنمية الصناعية، حيث إنه حتى الآن يتم التركيز في استراتيجية تنمية الصادرات على الإجراءات الخاصة بالإنفاذ للأسواق وإعطاء حوافز لتنمية الصادرات سواء من خلال برنامج رد أعباء الصادرات أو تغيير سعر الصرف دون التعامل مع التحدي الأكبر وهو المعوقات الإنتاجية للتصدير.

نرى أن تخفيض قيمه الجنيه المصري وحده لن يحقق التأثير المتوقع على زيادة تنافسية الصادرات في ضوء ارتفاع المكون المستورد للمنتجات المصرية، لهذا فإن إجراء خفض حقيقي للعجز في الميزان التجاري يتطلب توسيع القاعدة الإنتاجية والعمل على رفع جودة المنتجات المصرية سواء لتغطية احتياجات السوق المحلي ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية، أو لزيادة المكون المحلي للصادرات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراستات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل إخباري: ماذا يوجد في جعبة البنوك المركزية الرئيسية للنصف الثاني من العام الجاري؟

موقع أرقام/ سي بي إن سي

بدأ النصف الثاني من العام الجاري مع تغير ملحوظ في لهجة البنوك المركزية حول العالم، حيث بدأ صناع القرار أكثر ميلاً لرفع أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة، وفقاً لتقرير من إعداد "سي إن بي سي". ويأتي ذلك بعدما خفض أكبر ٥٠ بنكاً مركزياً حول العالم أسعار الفائدة ٧٠٠ مرة منذ الأزمة المالية العالمية، بواقع مرة واحدة خلال كل ثلاث جلسات منذ ذلك الحين، بحسب محلل الأسواق العالمية لدى وحدة "جي بي مورجان" لإدارة الأصول "أليكس درايدن". وقال "درايدن" إن بعد عقد من الزمان بدأ النمو في الانتعاش في جميع المناطق الرئيسية، وتزامن هذا التعافي مع ارتفاع الأسهم العالمية بنسبة ١٤,٧% منذ أكتوبر عام ٢٠١٦، وفي ظل تحسن الاقتصاد العالمي سيبدأ المصرفيون المركزيون في إيقاف علاجهم القديم "السياسة النقدية الفضفاضة".

توقعات السياسة النقدية للبنوك المركزية خلال النصف الثاني من ٢٠١٧

البنك المركزي	التوقع	التفاصيل
بنك إنجلترا	فرصة بنسبة ٤٠% لرفع الفائدة هذا العام	<ul style="list-style-type: none"> - ارتفاع التضخم يزيد الضغوط على بنك إنجلترا لتشديد سياسته على الرغم من المخاوف السياسية. - ما لم يبدأ بنك إنجلترا في تشديد سياسته النقدية قريباً فإن التضخم سيزيد على المستهدف البالغ ٢%. - يتوقع كبير الاقتصاديين لدى بنك "Berenberg" "كالوم بيكرينغ" رفع الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس خلال الربع الأول من العام القادم، لكنه يقول إنه في ظل تزايد المخاطر فإن القرار قد يتخذ قريباً. - يتوقع محللو "باركليز" أن تتم عملية الرفع خلال نوفمبر، لكنهم قالوا إن اتخاذ القرار سيتوقف بشكل كبير على البيانات المرتقبة.
البنك المركزي الأوروبي	الحد من سياسة التيسير النقدي	<ul style="list-style-type: none"> - بعث البنك المركزي الأوروبي ببعض البيانات المتناقضة مؤخراً، لكن المحللين على ثقة من أنه سيحد من التيسير النقدي تدريجياً خلال العام القادم، على أن يعلن ذلك خلال سبتمبر أو أكتوبر. - على الرغم من اتفاق المحللين حول قرار الحد من سياسة التيسير إلا أنهم منقسمون حول توقيت موعد رفع الفائدة. - وفقاً لـ"رويترز" يتوقع ٩٠% من تجار العملات رفع الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي خلال النصف الأول من العام القادم. - لكن كبير الاقتصاديين لدى "Rabobank" "إلوين دي جروت" يتوقع رفع الفائدة على الودائع في أوائل عام ٢٠١٩.
بنك اليابان	من المبكر التحدث عن تحرك جديد	<ul style="list-style-type: none"> - قال المحلل الإستراتيجي بوحدة "جي بي مورجان" لإدارة الأصول "ديفيد ستابس" إن بنك اليابان ما زال يجري كافة المحاولات لرفع التضخم. - في الوقت الراهن، وعلى الرغم من انخفاض البطالة وتحسن الثقة الاقتصادية، إلا أن التضخم ما زال دون المستهدف البالغ ٢%، ما يعني أن البنك عليه مواصلة جهوده لدفع النمو وزيادة الضغوط التضخمية. - إن البيئة الانكماشية العالمية والتحديات الهيكلية التي تواجهها اليابان في ظل ارتفاع عمر السكان ونمو مستويات الدين، ترجح صعوبة بلوغ مستهدف التضخم في أي وقت

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

قريب.

- نتيجة لذلك، ليس من الغريب أن تشير توقعات السوق إلى أن سياسة الفائدة السالبة لن تنتهي على الأقل حتى عام ٢٠٢٠.

- كان الاحتياطي الفيدرالي أول البنوك المركزية الرئيسية الأربع التي تشدد سياستها مع تعافي الاقتصاد الأمريكي من تبعات الأزمة المالية.

- يعتقد المحللون أن الفائدة الأمريكية ستشهد رفعا جديداً هذا العام بحلول ديسمبر القادم.

- قال المحلل الاقتصادي لدى "يو بي إس ويلث مانجمنت" "بول دونوفان" إن الاحتياطي الفيدرالي قد انتهى لإستراتيجية تقضي برفع أسعار الفائدة مرة أخرى هذا العام، حتى لو كانت ابنة "دونالد ترامب" هي من تقود البنك المركزي الأمريكي.

الاحتياطي الفيدرالي رفع الفائدة مرة أخرى هذا العام

- يرى بنك "جي بي مورجان" أن الوقت ملائم كي يواصل الاحتياطي الفيدرالي مسيرته، حيث تتلقى التحركات دعماً من عمليات شراء السندات التي يقوم بها كل من بنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي.

التأثير على مصر:

تعاني السياسة النقدية المصرية من ضغوط استثنائية نتيجة مشكلات الاقتصاد المصري، وهو ما يتسبب في محدودية فرص تحقيق تقدم منفرد في الأدوات النقدية دون حدوث تغيرات هيكلية في السياسات المالية والاقتصادية، لهذا فالاستراتيجية التي أفصح عنها البنك المركزي المصري سابقا تعتبر خطوة أولى على صعيد إصلاح السياسة النقدية وتدعيم تكاملها مع السياسات المالية والنقدية ورفع درجة التناسق بينهما خاصة مع تأسيس وتفعيل المجلس التنسيقي للسياسات المالية والنقدية والذي يجب أن يلعب دورا هيكليا في تنظيم العملية الاقتصادية وقيادة إصلاحات أساسية في القطاعات مما سينتج عنه خطوات واستراتيجيات للحد من الواردات وزيادة معدلات تنمية الموارد بالعملية المحلية وتنشيط حركة الاستثمار بالإضافة إلى السعي لزيادة الصادرات.

كما تحتاج السياسات الحالية للبنك المركزي إلى تطوير برنامج لمعالجة التعثر المالي الناتج عن الإجراءات المصرفية والذي بدأ في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٩ وزاد في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، فهذا الأمر سوف يكون من شأنه إطلاق قدرات اقتصادية وتنموية جديدة وإنعاش معدلات النمو الاقتصادي من خلال إعادة تشغيل رؤوس أموال وأصول استثمارية معقدة، خاصة وأن التقديرات المختلفة لحجم الاستثمارات المتوقفة نتيجة التعثر تعكس بوضوح حجم التأثير على النمو الاقتصادي في حال دعم السياسات النقدية والاقتصادية لانتهاء حالة تعثرها المالي الحالية.

كذلك فهناك ضرورة لقيام البنك المركزي المصري بتدشين حملة مكثفة لبرنامج لتقديم تمويل منخفض التكلفة بالنسبة لشراء الآلات والمعدات الرأسمالية مع توسيع قاعدة البرنامج ليشمل تطوير وتحديث الطاقات الإنتاجية الحالية وتطويرها مع التأكيد على أنه لو لم يقيم البنك المركزي باتخاذ خطوات قوية في هذا الاتجاه، فإن ذلك سيؤدي لزيادة الضغوط على المنتجين والآثار التضخمية على المستهلكين وهو عكس الهدف من قرار رفع سعر الفائدة والذي يتعين أن يتواكب معه حزمة من السياسات.

من ناحية أخرى، وفقا لتقارير مؤسسات بحثية مصرية فإن زيادة أسعار الفائدة ستؤدي إلى ارتفاع عبء الفوائد على الموازنة العامة للدولة، حيث شكلت مدفوعات الفوائد أكثر من ثلث مصروفات الدولة وهو عبء لا يمكن لموازنة الدولة تحمله في ظل الحاجة المتزايدة للسيطرة على عجز الموازنة، لهذا فارتفاع أسعار الفائدة هو ارتفاع لتكلفة الاقتراض الحكومي، وهو ما يصب بشكل مباشر في عجز الموازنة، كما أن المشهد الاقتصادي الحالي لا يحتمل استمرار ارتفاع أسعار الفائدة لفترة طويلة، فالتضخم وإن ارتفعت معدلاته وهو أمر متوقع في ظل الإصلاحات الهيكلية ورفع الدعم عن المحروقات وإعادة تسعير العديد من المنتجات، فهو مدفوع بشكل أساسي بالتكلفة وليس بارتفاع الطلب على السلع والخدمات أو ارتفاع الدخول المتاحة للإنفاق، وبالتالي تبقى قدرة أسعار الفائدة المرتفعة على تحجيم هذا النوع من التضخم محدودة، ولا بد من إعادة النظر في أسعار الفائدة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(موقع أرقام) (رويترز)

أنهت الأسهم الصينية تداولاتها الجمعة على ارتفاع طفيف، مع تسجيل أسهم الشركات الناشئة أسوأ أداء أسبوعي لها منذ يوليو ٢٠١٦، حيث اتجه المستثمرون نحو الشركات الكبيرة.

وتراجع مؤشر "تشينكست" لشركات التكنولوجيا الناشئة بنسبة ٤,٩% خلال الأسبوع الجاري حيث تراجعت التوقعات بتسجيل هذه الشركات أرباح كبيرة في النصف الأول.

وفي نهاية الجلسة ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة طفيفة بلغت ٠,١٣% إلى ٣٢٢٢ نقطة.

وخلال الأسبوع تفوق أداء الأسهم المصرفية بشكل كبير على أداء السوق ككل حيث ارتفعت بنسبة ٥,١% وذلك بفضل تحسن الربحية في البنوك وسط النمو الاقتصادي المستقر.

وسجلت الصين ارتفاعا في حجم التجارة بأكثر من المتوقع خلال يونيو مدعوما بالطلب العالمي على السلع الصينية، وفي استطلاع للرأي أجرته "رويترز" يتوقع الاقتصاديون أن يصل النمو الاقتصادي في الصين إلى ٦,٦% هذا العام، ليصل بذلك إلى هدف الحكومة البالغ ٦,٥%.

وواصلت معظم أسواق الأسهم في آسيا الجمعة ارتفاعها لتسجل أفضل أداء أسبوعي منذ مارس بالرغم من تعليقات "يلين" بشأن الفائدة في الولايات المتحدة.

وقال المحلل في "جي بي مورجان فوندرز" "تاي هوي" إن الأسواق الآسيوية حققت تقدما جيدا على الرغم من تعليقات رئيسة الاحتياطي الفيدرالي والمخاوف الأخيرة بشأن الرئيس الأمريكي "ترامب".

وفي نهاية التداولات، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني قليلا بنسبة ٠,٠٩% إلى ٢٠١١٨ نقطة، بينما زاد مؤشر "توبكس" بنسبة ٠,٣٩% إلى ١٦٢٥ نقطة.

ارتفعت مؤشرات الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة مدعومة بالقطاعين التكنولوجي والطاقة تزامنا مع انتعاش أسعار النفط، وحققت المؤشرات الرئيسية مكاسب أسبوعية فيما سجل "داو جونز" و"S&P" إغلاقين قياسييين.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي ٨٤ نقطة إلى ٢١٦٣٧ نقطة، كما ارتفع مؤشر ناسداك +٣٨ نقطة إلى ٦٣١٢ نقطة، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+ ١١ نقطة) إلى ٢٤٥٩ نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" مكاسب بنسبة ١%، كما سجل "ناسداك" مكاسب بنسبة ٢,٦% هي الأكبر هذا العام، في حين سجل "S&P" مكاسب بنسبة ١,٤%.

وفي الأسواق الأوروبية، تراجع مؤشر "ستوكس يوروب ٦٠٠" القياسي بأقل من نقطة واحدة ليغلق عند ٣٨٦ نقطة، وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة ١,٦%.

وانخفض مؤشر "فوتسي ١٠٠" البريطاني (-٣٥ نقطة) إلى ٧٣٧٨ نقطة، كما تراجع مؤشر "كاك" الفرنسي (-٠,١ نقطة) إلى ٥٢٣٥ نقطة، بينما تراجع "داكس" الألماني (-٩ نقاط) إلى ١٢٦٣١ نقطة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم أغسطس عند التسوية بنسبة ٠,٨% أو ١٠,٢٠ دولار إلى ١٢٢٧,٥٠ دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس مكاسب أسبوعية قدرها ١,٥%.

وفي أسواق النفط، ارتفع "تايمكس" الأمريكي بنسبة ١% أو ٦ سنتا وأغلق عند ٦,٥٤ دولار للبرميل، محققا مكاسب أسبوعية بنسبة ٥,٢%، بينما ارتفع "برنت" القياسي بنسبة ١% أو ٩ سنتا وأغلق عند ٤٨,٩١ دولار للبرميل ليحقق مكاسب هذا الأسبوع بنسبة ٤,٧%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، استقر مؤشر أسعار المستهلكين في أمريكا خلال يونيو الماضي، وانخفضت مبيعات التجزئة بنسبة ٠,٢% خلال نفس الفترة، فيما ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة ٠,٤%.

التأثير على مصر

أشار تقرير صادر عن مكتب الدراسات الاستراتيجية في شركة إي.دي.إس سيكيوريتيز إلى أن سوق العمل الأمريكي هو المحرك الرئيسي وصمام أمان النمو الاقتصادي، والدافع الأساسي لسياسة الفيدرالي في رفع الفوائد، على الرغم من تعامل الأسواق مع تصريحات رئيسة الفيدرالي على أنها سلبية لعدم توضيحها مسار رفع الفوائد.

وقال التقرير إن مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي اقتربت من مرحلتها الجديدة، كون التنافس يرتفع بين الأطراف حول انتزاع السوق المالي من لندن، وتحديدًا فيما يتعلق بالدرجة الأولى بمركز مقاصة اليورو (Euro Clearing) بين باريس وفرانكفورت لاستضافة المقاصة ونقلها من لندن، لتكون خاضعة لقوانين الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا. ولفت التقرير إلى أن اجتماع قمة العشرين أظهر قوة أوروبا المتجددة بعد التحالف الاستراتيجي بين ميركل وماكرون، حيث خطفت المستشار الألمانية الأضواء خلال القمة كمؤثر أساسي في المنظومة العالمية الجديدة، الأمر الذي يدعم اليورو من جديد، وهذا ما تمت الإشارة إليه في تقارير سابقة بأن اليورو يتجه نحو مسار إيجابي بعد الظهور القوي للاتحاد الأوروبي كدولة قوية متماسكة تعيد مكانة أوروبا على الخريطة العالمية.

وواصلت البورصة المصرية تعزيز مكاسبها للأسبوع الثاني على التوالي لترتفع نحو ١٣ مليار جنيه ليبلغ رأسمال السوق لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة ٧١٣,٨ مليار جنيه مقابل ٧٠٠,٨ مليار جنيه خلال الأسبوع السابق له بارتفاع بلغت نسبته ١,٩%. وذكر التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية ارتفاع أداء مؤشرات السوق الرئيسية والثانوية بشكل جماعي حيث زاد مؤشر السوق الرئيسي "إيجي اكس ٣٠" بنسبة ٣,٣٩% ليلعب مستوى ١٣٨٢٣ نقطة، فيما ارتفع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة "إيجي اكس ٧٠" بنحو ١,٧٣% ليلعب مستوى ٦٨٦ نقطة، وشملت الارتفاعات مؤشر "إيجي اكس ١٠٠" الأوسع نطاقا والذي أضاف نحو ٥٨.١% إلى قيمته ليلعب مستوى ١٥٧١ نقطة، وبالنسبة لمؤشر "إيجي اكس ٢٠" فسجل ارتفاعا بنحو ٠,٩٨% ليلعب مستوى ١٢٢٣٣.

وعلى مستوى البورصة المصرية، فقد أشار التقرير الأسبوعي إلى ارتفاع إجمالي قيم التداولات خلال الأسبوع الحالي لتبلغ نحو ٦ مليارات جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو ١,٩٠٠ مليار ورقة منفذة على ١٣٤ ألف عملية مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ٤,٥ مليار جنيه وكمية تداول ١,١٢٢ مليار ورقة منفذة على ١٠٧ آلاف عملية خلال الأسبوع الماضي. وفيما يتعلق بتعاملات المستثمرين، بين التقرير أن تعاملات المصريين استحوذت على ٧٦,٩٥% من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة ١٣,٧٠% والعرب على ٩,٣٥%، وذلك بعد استبعاد الصفقات. وأشار إلى أن تعاملات الأجانب غير العرب سجلت صافي بيع بقيمة ٧٠,٠٢ مليون خلال الأسبوع الحالي، بينما سجل العرب صافي شراء بقيمة ١٩٣,٢٨ مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

والجدير بالذكر أن صافي تعاملات الأجانب غير العرب قد سجلت صافي شراء قدره ٧,٠٨٤ مليار جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي شراء ٢٦٢,٢٤ مليون جنيه خلال نفس الفترة، وذلك بعد استبعاد الصفقات، وأوضح التقرير استحواد المؤسسات على ٤٤,٨٩% من المعاملات في البورصة، وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة ٥٥,١١%، وسجلت المؤسسات صافي شراء بقيمة ٤٠,٢٨ مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.